

تحول تاريخي.. بنك اليابان ينهي 17 عاماً من سياسة الفائدة السلبية



أنهى بنك اليابان، الثلاثاء نظام أسعار الفائدة السلبية الذي استمر ثماني سنوات وذلك في تحول تاريخي بعيداً عن التركيز على إنعاش النمو بحزم تحفيز نقدي ضخمة استمرت عقوداً.

ورغم أن الخطوة ستكون أول زيادة في أسعار الفائدة في اليابان منذ 17 عاماً، إلا أنها لا تزال تبقى أسعار الفائدة ثابتة حول الصفر، خاصة وأن الانتعاش الاقتصادي الهش سيجبر البنك المركزي على التباطؤ في أي زيادة أخرى في تكاليف الاقتراض كما يقول محللون.

ويجعل هذا التحول اليابان آخر بنك مركزي يخرج من أسعار الفائدة السلبية وينهي حقبة سعى فيها صناع السياسات في جميع أنحاء العالم إلى دعم النمو من خلال الأموال الرخيصة والأدوات النقدية غير التقليدية. وفي قرار كان متوقعا على نطاق واسع، تخلى بنك اليابان عن سياسة فرضت رسوماً بنسبة 0.1 على بعض الاحتياطات الفائضة التي احتفظت بها مؤسسات مالية لدى البنك المركزي.

وحدد بنك اليابان سعر الفائدة لليلة واحدة باعتباره سعر الفائدة الجديد، وقرر توجيهه في نطاق يتراوح بين 0 و0.1 بالمئة عن طريق دفع فائدة بنسبة 0.1 بالمئة على الودائع في البنك المركزي.

وقالت إيزومي ديفالييه، رئيسة قسم الاقتصاد الياباني في بنك أوف أمريكا للأوراق المالية، قبل قرار السياسة النقدية

لبنك اليابان «سيكون هذا أول رفع لأسعار الفائدة منذ 17 عاماً، لذا فإن له أهمية رمزية كبيرة». وأضاف «لكن التأثير الفعلي على الاقتصاد صغير للغاية»، مشيرة إلى أن بنك اليابان من المرجح أن يحافظ على عزمه على إبقاء الظروف النقدية ميسرة. وأوضحت «نحن لا نتوقع ارتفاعاً كبيراً في تكاليف التمويل أو معدلات الرهن العقاري». ومع تجاوز التضخم هدف بنك اليابان المركزي البالغ 2 بالمئة لأكثر من عام، توقع العديد من المراقبين نهاية أسعار الفائدة السلبية في مارس أو أبريل. (رويترز)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024